

كان خيرٌ من زيدٍ شرًا من عمروٍ أو نَعِيسٍ. وإن كان المسوغ لإحدهما فقط جعلناها الاسم نحو «كان خير من زيد امرأة»

الحالة الثالثة : أن يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر، نحو : «كان زيد قائماً ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله :

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وقوله :

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وأما قراءة ابن عامر ﴿أو لم تكن لهم آية أن يعلمه﴾ (١) بتأنيث تكن ورفع آية، فإن قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وأن يعلمه «بدل من آية أو خبر محذوف أى هي أن يعلمه وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و﴿أن يعلمه﴾ مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان، أو آية اسمها ولهم خبرها و﴿أن يعلمه﴾ بدل أو خبر محذوف .

ج - ما يعرف به الفاعل من المفعول .

وأكثر ما يشتهه ذلك إن كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً، وطريق معرفة ذلك أن تجعل فى موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه فى العقل وعدمه، فإن صحّت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله، وإلا فهى فاسدة، فلا يجوز «أعجبت الثوب» ويجوز النصب، لأنه يجوز «أعجبنى الثوب» فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز، لأنه يجوز «أعجبت النساء» وإن كان الاسم الناقص من أو الذى جاز الوجهان أيضاً، ونقول : «أمكن المسافر السفر» بنصب المسافر، لأننا نقول أمكننى السفر، لا نقول أمكنت السفر، ونقول «ما دعا زيداً إلى الخروج» و«ما كره زيد من الخروج» بنصب زيد فى

(١) سورة الشعراء : آية ١٩٧ .